الصراع بشأن الحريات المدنية يبدأ بعرض أزياء (ترهيبي)

ناشطة نسوية: الفراغ الأمني سيفرض (طالبان) على المجتمع العراقي

بغداد/ أور نيوز

بعد ان فشلت حملة ترهيب النساء بضرورة ارتداء الحجاب الشرعي، من خلال الملصقات التي تم رفعها في منطقتي الكاظمية والحرية ومناطق اخرى من بغداد، ابتكر منظمو الحملة، وهم كما تقول مصادر وكالة (اور) من الإسلاميين الشيعة المتشددين نمطاً جديداً من الترهيب للنساء، سواء المحجبات او غير المحجبات .

نمط الترهيب هذا تمثل بقيام المتشددين قبل نحو شهر بنصب منصة مرتفعة بين متجرين، في سوق الكاظمية الرئيسي، ووضعت أربعة تماثيل لعارضات يرتدين ملابس غربية، وتدلى شعرهن الأشقر من أسفل أغطية رأس ملونة وسط ألسنة لهب اصطناعية. وفي أحد الجوانب، رسمت صورة لمجموعة من الرجال المخيفين تحدق أعينهم بشهوة في العارضات، وخلف التماثيل كانت هناك صورة متخيلة عن الجحيم. وأسفل المنصة، كتبت عبارة تحذيرية تقول: "أي رجل يملأ عينيه بالحرام، سيملأ الله عينيه بالنار يوم القيامة ."

يقول جو ليلاند المحلل السياسي في نيويورك تايمز: في هذه المنطقة التجارية المزدحمة الواقعة قرب أكبر الأضرحة المقدسة لدى الشيعة في بغداد، تدور رحى ما يمكن أن يوصف بـ"معركة الحجاب الشرعي" بين العلمانية والشريعة ما أثار جدالا محتدما بين الجانبين .

ويقول أبو كرار، ممثل المسجد الذي اقام المنصة: "جاءتنا هذه الفكرة الرائعة بعدما شاهدناه من فسوق وعري. إن هذه منصة صغيرة لتوضيح عذاب الله لمن يرتدين هذا النمط من الملابس ."

لكن الدكتورة ندى عبد المجيد الأنصاري، عميدة كلية العلوم للبنات بجامعة بغداد، والتي نظمت حلقة نقاشية مؤخرا حول الملبس الملائم للمرأة ترى "إن الأحزاب الدينية لها حاليا اليد العليا". وأضافت: "أعتقد أن كل شيء سيستقر بمرور الوقت."

ويدعي كلا جانبي "معركة العباءة" أنه يخسر، فمن وجهة نظر أبو كرار، هناك انهيار حاد. وقال: "لقد عانينا فسوقا شديدا العام الماضي، لكن الوضع هذا العام أسوأ". وقال إنه حتى في الكاظمية، التي تضم ضريحين لاثنين من كبار أئمة الشيعة، فإنه يتعرض للشتم من جانب النساء اللائي يرين العرض. لكن بالنسبة لميسون إبراهيم، ٣٤ عاما، فإن هذا العرض يشجع الرجال على مضايقة النساء بجعلهن أدنى إنسانية. وقالت إن الرجال الذين كانوا يعاكسون النساء من قبل أصبحوا يستخدمون ألفاظا وقحة الآن .

وبحسب ناشطات نسويات، فان الحجاب الشرعي المطلوب من النساء ارتداؤه هو إما العباءة العراقية او الشادور الايراني، ولايعتد من وجهة نظر المتشددين باي حجاب آخر كالعباءة الاسلامية او الجبة، التي كانت في سبعينات وثمانينات القرن العشرين توصم من ترتديها بالانتماء الى حزب الدعوة المحظور آنذاك .

وترى ناشطة في حقوق المرأة، فضلت عدم ذكر اسمها، ان ما اسمته بـ(عرض المنصة) يحمل في طياته تحذيراً، ليس دينياً فقط وان اجتماعياً، لمن لا يلتزمن بما يسميه القائمون على الحملة بـ (الحجاب الشرعي)، معربة عن خشيتها من ان يؤدي صراع السياسيين على السلطة والنفوذ الى فراغ أمني يزيد من الانتهاكات ضد النساء. وبررت خشيتها وتخوفها بالقول: ان هذه المنصة جاءت بعد حملة من الملصقات التي حملت علامة (X) على العباءة الاسلامية التي ترتديها الغالبية العظمى من المحجبات في الدوائر الحكومية والجامعات، وقالت ان هذه العلامة "تحذير صريح وربما إيذان بممارسة الاعتداء على من لا تلتزم بما يريده القائمون على الحملة ."

وفيما رفضت اي من نائبات التيار الصدري اللواتي اتصلت بهن وكالة (اور) او كتبت اليهن رسائل الكترونية الرد على تساؤلات او التعليق على هذه الحملة واسباب توقيتها، رأى محلل سياسي، طلب هو الاخر عدم ذكر اسمه لاسباب قال انها امنية، ان الحملة خطوة باتجاه (ايرنة) المجتمعات الشيعية الفقيرة او متوسطة الدخل، وقال ان الملاحظ في المناطق التي استهدفتها الحملة انتشار الشادور الايراني، الذي يباع في الاسواق بمبلغ ٢٥ الف دينار، بينما تتراوح قيمة قماش العباءة العراقية بين ٥٠- ١٥٠ الف دينار، يضاف اليها مبلغ خياطتها الذي يبلغ نحو عشرة الاف دينار، وبالتالي فإن الشادور الايراني سيكون ارخص ثمناً وبالتالي سينتشر على نطاق واسع في هذه المناطق.

وبالرغم من ان منطقة الكاظمية تخضع بشكل مباشر لنفوذ رجل الدين المعتدل آية الله الفقيه حسين اسماعيل الصدر، الا ان المحلل السياسي لايعتقد ان السيد حسين الصدر سيتمكن من الوقوف بوجه هذا المد المشابه لممارسات (طالبان)، بحسب تعبيره. ويقول المحلل السياسي الذي ينتمي الى مدينة الكاظمية، انه لاحظ منذ فترة ليست بالقصيرة، ان هناك حملة تبدو ظاهرياً، غير منظمة، تنتقد السيد حسين الصدر الذي يقولون انه لم يتدخل بفرض الحجاب على كل امرأة تدخل مدينة الكاظمية، لاي سبب كان غير زيارة المشهد الكاظمي الشريف، مشيراً الى "بعض العامة والبسطاء يصفون (سماحته)، بـ (المتحرر) لآرائه المعتدلة والحكيمة في الكثير من القضايا ."

وشهدت مناطق الكاظمية والحرية والشعلة بجانب الكرخ في بغداد، في تموز الماضي انتشار ملصقات وفيلكسات بحجم كبير، تدعو الى تصحيح وتهذيب الحجاب، وتحمل توقيع مؤسسة النشاط المدني في الكاظمية،.

الملصقات التي تزيد على الحجم الطبيعي للمرأة استخدمت فيها آيات قرآنية، لاسيما الآية "ولا تضربن بارجلكن ليعلم ما تخفين من زينتكن"، وتحتها صورة لامرأة ترتدي العباءة الاسلامية، واخرى ترتدي الشادور الايراني على انه حجاب شرعي وفي ملصقات اخرى ترتدي العباءة العراقية التقليدية .ولاحظت وكالة (اور) انتشار هذه الملصقات في الشوارع الرئيسة والتقاطعات المهمة، في مناطق الكاظمية والحرية والشعلة،

منظمة الهجرة الدولية: المسيحيون ينتقلون إلى إقليم كردستان أو إلى الخارج

بغداد/ المدى

ذكرت منظمة الهجرة الدولية أن المسيحيين يواصلون التوجه إلى شمال العراق هربا من هجمات محتملة تستهدفهم وقال مسؤول في المنظمة إن المسيحيين يغادرون العراق أيضا بشكل مضطرد أو يخططون لمغادرته

أرقام المنظمة أشارت إلى أن أكثر من ألف أسرة انتقلت إلى إقليم كردستان منذ الاعتداء على كنيسة سيدة النجاة في بغداد في تشرين الأول الماضي .

وكالة فرانس بريس للأنباء نقلت عن كيغن دي لانسي المسؤول في المنظمة أن أنباء أشارت إلى ارتفاع عدد الأسر المسيحية التي تحاول الانتقال إلى تركيا والأردن ودول جوار أخرى .

في هذه الأثناء أنهى المؤتمر الأوربي لدعم مسيحيي العراق وحمايتهم أعماله في برلين باتخاذ عدد من التوصيات

شارك في المؤتمر على مدى يومين رجال دين من الكنيسة الألمانية والعراقية إضافة إلى نواب من البرلمان الألماني والعراقي وشخصيات أكاديمية وسياسية وكذلك سفير العراق وممثل حكومة إقليم كردستان وسفير الجامعة العربية في ألمانيا .

كامل زومايا من اللجنة المنظمة للمؤتمر وتيريزا ايشو مسؤولة المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري في الدنمارك تحدثا لإذاعة العراق الحر عن أهمية المؤتمر الذي أوصى بوقف التغييرات التي يتعرض لها سهل نينوى وتعديل المادة ٣٥ من دستور إقليم كردستان ودعوة الاتحاد الأوربي إلى إيجاد حلول ناجعة لمشكلة المهجرين

حمّلوا السياسيين مسؤولية تردي الوضع.. كربلاء: المحامون غاضبون من رواتب الرؤساء

متابعة/ المدى

تظاهر العشرات من محامي محافظة كربلاء، الخميس، احتجاجا على سوء الخدمات المقدمة للمواطنين، محملين الكتل السياسية مسؤولية تردي واقع الخدمات، فيما طالبوا البرلمان العراقي بـ"العمل على تخفيض رواتب أعضائه والمسؤولين في الحكومة.وقال مسؤول العلاقات العامة والإعلام في نقابة المحامين جمهور الكركوشي إن "العشرات من محامي كربلاء خرجوا، صباح امس، في تظاهرة سلمية للمطالبة بتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين"، مبينا أن "القوانين العراقية التي تخدم مصلحة المواطنين باتت معطلة وأن الكتل السياسية تفصل القوانين على مقاساتها".

وأضاف الكركوشي أن "التظاهرة تعبر عنما يشعر به المواطنون من يأس جراء سوء الأداء الحكومي"، مشيرا إلى أن "المحامين يعتبرون أنفسهم حماة القانون والمدافعين عن حقوق المواطنين"، بحسب قوله. وتجمع المتظاهرون أمام محكمة كربلاء، مرددين شعارات تدعو إلى محاسبة المفسدين والطغاة ورفعوا لافتات تشجب استغلال السلطة وتندد بأداء الحكومة المحلية، فيما رفعت لوحة تجسد أحد المواطنين وهو يطالب بجانب من حقوقه ويهدد بالانتحار حرقا.

من جانبه حمل رئيس الحقوقيين في محافظة كربلاء واثق الشمري "الكتل السياسية مسؤولية تردي الخدمات في البلاد". وقال الشمري لوكالة السومرية نيوز إن "غياب المعارضة البرلمانية وانخراط الجميع بالحكومة جعل السياسيين في كفة والشعب في كفة أخرى"، لافتا إلى أن "السياسيين أصبحوا يفكرون بمصالحهم ومكاسبهم وليس بمصالح الشعب الذي انتخبهم"، بحسب قوله.

ودعا عدد من المحامين مجلس النواب إلى تشريع قانون يقلل من مرتبات أعضائه وسائر المسؤولين في الدولة، رافضين تخفيض تلك الرواتب إلى النصف حسبما اقترحته بعض الأطراف السياسية.

من جهته وصف احد المتظاهرين المحامي مؤيد العامري "مرتبات مسؤولي الحكومة التي تتجاوز ٥٠ مليون دينار شهريا بـ"الكارثية"، مؤكدا أن "الكثير من العراقيين لا يجدون قوت يومهم".

وأوضح العامري أن "رجال السياسية يفترض بأنهم متبرعون للخدمة العامة وعليهم أن لا يتقاضون رواتب شهرية"، معتبرا "الحديث عن مناقشة تخفيض تلك الرواتب إلى النصف بـ"الخدعة الكبيرة".

ودعا العامري إلى "تخصيص مكافآت مالية للسياسيين بعد انتهاء خدمتهم بدلا من الرواتب التقاعدية الكبيرة التي يتقاضونها".

بدوره قال الصحفي غانم عبد الزهرة إن "التظاهرات التي شهدتها كربلاء والمحافظات الأخرى ليست مجدية"، مشيرا إلى أن "الحكومة العراقية والجهات المسؤولة لن تعير اهتماما لهذه التظاهرات كونهم وضعوا القطن في آذانهم ولبسوا نظارات قاتمة فهم لا يسمعون ولا يرون"، بحسب قوله.

وحذر عبد الزهرة "من عدم تلبية مطالب الشعب العراقي"، مؤكدا أن "خيار التظاهرات السلمية قد لايستمر طويلا في حال عدم الاستجابة لمطالبهم".

وشهدت العاصمة العراقية بغداد انطلاق تظاهرات في الخامس من شباط الجاري، في شارع المتنبي وسط العاصمة، وفي ساحة الفردوس ومنطقة الحسينية شمال بغداد، مطالبين الحكومة العراقية بتغيير سياساتها وإيجاد سبل لتحسين الخدمات، كما دعوا أعضاء مجلس النواب إلى الإيفاء بوعودهم التي قطعوها أمام الشعب خلال حملاتهم الانتخابية، في حين تظاهر عشرات المواطنين في مدينة الصدر مطالبين بتوفير فرص عمل للعاطلين، وتخصيص حصة لكل مواطن من النفط العراقي.

كما شهدت محافظات البصرة وميسان وبابل والديوانية وواسط والأنبار والنجف تظاهرات مشابهة مطالبين الحكومة المركزية بتحسين مفردات البطاقة التموينية، واحتجاجا على سوء الخدمات المقدمة لهم.

و عد الرأي العام ومراقبون سياسيون قرار رئيسي الجمهورية والوزراء بتخفيض راتبيهما خطوة ايجابية، رغم أنها جاءت متأخرة.لكن تقليص الرواتب في هذه المرحلة الحساسة التي يتصاعد فيها الغضب الشعبي من سوء الأحوال المعيشية ليس كافيا على صعيد موازنة وتعديل أوجه صرف الأموال.

في المقابل، فان مصدرا برلمانيا كشف للمدى أمس فضل عدم ذكر اسمه، أن كتلا سياسية تتجه إلى رفض مشروع قانون تخفض بموجبه رواتبهم ومخصصاتهم، وذلك بدعوى أنهم ينتظرون قرارا بتخفيض المنافع الاجتماعية للمسؤولين الحكوميين.

وينظر بعض المحللين السياسيين إلى أن الخلاف حول مسألة التخفيض قد تدخل في باب التجاذبات السياسية.

وبينما يشكو الشارع العراقي نقص الخدمات وتعذر المؤسسات الحكومية بعجز في التخصيصات المالية، يضم ملف الرواتب والمنافع الكثير من الجدل. إذ من المفترض أن تتم معالجة جميع رواتب الدرجات الخاصة، سواء في البرلمان أو الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية بمن فيهم النواب والوزراء والمحافظون ورؤساء مجالس المحافظات والوكلاء والمستشارون والمدراء العامون.

وفي هذا الباب أيضا يرى الخبراء الاقتصاديون أن معظم التجارب الديمقراطية في العالم لا توفر امتيازات التقاعد للبرلمانين السابقين، كما هو الحال في العراق حيث يحصل النواب السابقون على امتيازات مبالغ فيها.

يؤشر هذا الملف، أيضا، أهمية الالتفات إلى الامتيازات غير المبررة التي يحصل عليها المسؤولون، وهي تتدرج، فيما تتدرج، بمستحقات تأجير الدور وبدلات السفر والضيافة والمرافقين والنثرية الخاصة ولائحة طويلة من المصروفات التي تصل، في كثير من الأحيان، إلى مبالغ مرتفعة جدا.

وفي وقت تعاني فيه وسائل الإعلام صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة ورسمية لحدود المنافع الاجتماعية، يتجه المسؤولون إلى تقليص رواتبهم، الإعلان، بشفافية، عن حجم تلك المنافع، بل وتقليصها، أيضا.وفي هذا الصدد يقول الخبير الاقتصادي ماجد الصوري للمدى إن تأثير خفض رواتب المسؤولين لا يمكن معرفته ما لم يتم الإعلان عن حجمها والمقدار الأصلي لما يتحصلون عليه.

ومادامت الحكومة العراقية تفكر اليوم، إزاء احتجاجات متنامية على نقص فادح في وسائل العيش الكريم، فأن عليها متابعة خروقات واضحة تتعلق، أيضا، بطرق صرف المال العام.

ومنها المخصصات المالية التي تصرف كرواتب ومخصصات لهيئات عراقية مستقلة يرتبط عملها، أساسا، بمهام وفترات زمنية محددة.

وهنا يتعلق الحديث بهيئات مثل مفوضية الانتخابات، التي يقتصر عملها على إجراء الانتخابات وإعلان نتائجها، دون أن تكون هناك ضرورة لأن تتواصل طيلة أربع سنوات. والحديث مثله ينطبق على مؤسسة السجناء السياسيين، والتي تتعلق بتركة خلفها النظام المباد، وعلى المؤسسة الحكومية انجاز هذا الملف وتسوية آثاره السلبية، عبر تعويض الضحايا في فترة محددة.

هذا الملف الشائك الطويل، الذي يفتح النقاش حوله قرار تخفيض مسؤولين لرواتبهم دون الإعلان عن مقدارها وبقية أوجه الصرف التي يحصلون عليها، هذا الملف يكشف، في احد أوجهه، تفاوتا فاضحا بين رواتب الدرجات المتدنية وتلك التي يحصل بموجبها أعلى موظف في الدولة، رئيس الوزراء، على راتبه.

دعوة لتشكيل مفوضية عليا مستقلة لحقوق الإنسان في العراق

بغداد / وكالات

فيما يشكك مسؤولون في الحكومة ووزارة حقوق الإنسان العراقية بدقة وصحة المعلومات التي جاءت في تقرير منظمة العفو الدولية الأخير المتعلق بالأوضاع في السجون العراقية، تصاعدت الدعوات لتشكيل مفوضية عليا مستقلة لحقوق الإنسان في العراق .

وقالت منظمة العفو الدولية ان العراق يُدير سجونا سرية يتعرضَ فيها السجناء لعمليات تعذيب روتينية من اجل انتزاع اعترافات يتَم استخدامُها لادانتهم .

جاء ذلك في تقرير نشرته الثلاثاء حمل عنوان "اجسادٌ محطمة، عقول محطمة ."

سعيد بومدوحة الباحث في قسم الشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية وفي حديثه لإذاعة العراق الحر أعرب عن قلق المنظمة الدولية إزاء استمرار عمليات التعذيب والانتهاكات في السجون العراقية واستخدام إفادات المعتقلين التي أخذت منهم تحت التعذيب لإدانتهم .

بومدوحة بين أن المنظمة نشرت تقريرها هذا في وقت يقدم فيه حاليا بعض المعتقلين الذين تم تعذيبهم في السابق إلى المحاكمة .

تحسين الشيخلي مستشار وزارة الدولة لشؤون الناطق باسم الحكومة أكد لإذاعة العراق الحر أن الحكومة العراقية تنظر باهتمام لهذه التقارير الدولية وهي تدرس التقرير الأخير لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان الدولية وستدرس ما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية، مشككا بصحة المعلومات الواردة فيه .

منظمة العفو الدولية ذكرت في تقريرها أن نحوَ ثلاثين الفا من الرجال والنساء ما زالوا رهنَ الاحتجاز في العراق، ويقطنُ بعضُهم في سجون سرية تديرها وزارتا الدفاع والداخلية .

الشيخلي نفى وجود سجون سرية في العراق لافتا إلى أن كافة السجون العراقية خاضعة لرقابة وزارة العدل وإشرافها ووزارة حقوق الإنسان والمنظمات الدولية .

من جهته شكك كامل أمين مدير عام دائرة رصد الأداء في وزارة حقوق الإنسان، بصحة الأرقام التي أوردتها منظمة العفو الدولية حول عدد المعتقلين رهن الاحتجاز، مؤكدا أن الوزارة تتعامل بايجابية مع تقارير منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الدولية .

وكالة رويترز للأنباء نقلت عن مسؤولين أمنيين ومعتقلين سابقين ومحامين قولهم إن معتقلين في السجون العراقية يتعرضون وبشكل منظم إلى التعذيب على يد قوات الأمن لغرض الحصول على اعترافات منهم .

تقرير منظمة العفو الدولية أحصى شهادات تم جمعُها على مدى السنوات الماضيةً تُشير إلى ضروب التعذيب المختلفة .

كامل أمين مدير عام دائرة رصد الأداء في وزارة حقوق الإنسان أكد لإذاعة العراق الحر أن وزارته لا تنفي وجود حالات تعذيب وانتهاك لكنها حالات فردية وليست عملية منهجية ومنظمة، لافتا إلى أن الوزارة سجلت العام الماضي ٥١١ حالة تعذيب .

بومدوحة أوضح أن عمليات التعذيب في السجون العراقية ما زالت مستمرة. رغم التقارير والتوصيات التي ترفعها منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، لافتا إلى أن الحكومة العراقية لم تعلن حتى اليوم عن اعتقال أو محاسبة المسؤولين الذين يقومون بعمليات التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان .

لكن كامل أمين المدير في وزارة حقوق الإنسان يؤكد أحالة العديد من المسؤولين المتورطين في عمليات تعذيب إلى القضاء، مشيدا بتعاون الأمانة العامة لمجلس الوزراء لملاحقة المقصرين ومتابعة قضايا التعذيب .

باسكال وردة الناشطة في مجال حقوق الإنسان ترى أن منظمات حقوق الإنسان العراقية لا تتمكن من مراقبة أوضاع السجناء والمعتقلين لأسباب عدة منها الإدارية والسياسية وتداخل السلطات .

باسكال تشكك بقدرة وزارة حقوق الإنسان على أداء عملها الرقابي بدقة وحيادية كونها تابعة للحكومة العراقية وجزءا منها، لذا فهي تدعو إلى ضرورة تشكيل مفوضية عليا مستقلة لحقوق الإنسان

من جانب اخر كشف وزير حقوق الإنسان العراقي، عن أن أعداد الأيتام بدأت بالتزايد في العراق خلال الفترة الأخيرة نتيجة الأعمال المسلحة .

وقال محمد شياع السوداني، لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) إن "الوزارة قامت بدراسات ومتابعة لهذه الحالة وأظهرت عن أن واقع الأيتام في البلاد يحتاج إلى جهود استثنائية من قبل المؤسسات الحكومية والوزارة المعنية، فضلاً عن مؤسسات المجتمع المدني".

واوضح السوداني أن "الوزارة ومن خلال متابعتها ملف الأيتام وجدت هناك تزايداً في أعدادهم، نتيجة لتزايد العمليات المسلحة"، مبيناً أن "هذه المؤشرات تستدعي بذل الجهود وإبداء نوع من الرعاية إلى هذه الشريحة المهمة"

بدورها قالت مسؤولة مؤسسة عين للأيتام، فاطمة كامل لـ(آكانيوز) إن "الأحداث التي طالت العراق بعد عام ٢٠٠٣ قد خلقت أيتاماً كثيرين وهم بحاجة إلى دعم من جميع النواحي الصحية والنفسية والتربوية ."

وأشارت إلى إن "على الجهات الرسمية والمنظمات العالمية ان تعمل على احتضان هؤلاء الأيتام وسد احتياجاتهم المادية ."

وطالبت كامل مجلس النواب العراقي بالإسراع بتشريع قانون لحماية حقوق هذه الشريحة وسد احتياجاتهم المادية فضلا عن توفير الدعم الصحي والتربوي لهم .

وتشير تقارير دولية إلى ان العراق بات يضم النسبة الأكبر من الأيتام في العالم العربي، لاسيما بعد الإحصاءات الأخيرة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاتحادية التي أشارت إلى ان عدد الأيتام في العراق بلغ نحو ٥ ملايين طفل أو ما نسبته ١٦ في المئة .

ويعاني أغلب الأيتام في العراق من تهميش المجتمع والحكومة لهم، وهو ما انعكس سلباً على الشارع العراقي من خلال تحول عدد كبير منهم إما إلى متسولين أو بائعين على قارعة الطريق، مما يتطلب ضرورة رعاية الأيتام من خلال دور مشترك للحكومة والمنظمات الإنسانية .